

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

التنمية المستدامة وإدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة

أوراق موجزة

(١٠)
UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

4 - 09 - 2002

الأمم المتحدة
LIBRARY & DOCUMENT SECTION
٢٠٠٢

(*) طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

تصدير

بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ؛ خلال الفترة ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، وفي ضوء ندرة المعلومات المتوفرة باللغة العربية حول الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات اللازمة لاتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة، فقد رأت الإسكوا إصدار عدد من الأوراق الموجزة التي تلقي الضوء على بعض الموضوعات ذات الأولوية المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة؛ وذلك استمراً لجهودها السابقة في هذا المجال. وتأمل الإسكوا بهذه الإصدارات أن توفر، للمعنيين والمهتمين بقضايا التنمية في المنطقة، بيانات ومعلومات عن قضايا هامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانات تحقيق استدامة عملية التنمية وبحمية البيئة في الدول الأعضاء.

ويهدف المؤتمر إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- ١- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (أجندة القرن ٢١) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام ١٩٩٢؛
- ٢- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
- ٣- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- ٤- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

هذا وقد حرصت الإسكوا خلال السنوات السابقة على إدراج العديد من القضايا الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ضمن برامجها المختلفة، وعلى الأخص في مجالات الطاقة والمياه والبيئة، وأنجزت في ذلك العديد من الوثائق الفنية واجتماعات الخبراء فضلاً عن الخدمات الفنية والاستشارية للدول الأعضاء في هذا المجال، وذلك طبقاً للوارد في الأوراق اللاحقة من تفاصيل.

وفي إطار الإعداد للمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قامت الإسكوا - بالمشاركة مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب بجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغربي آسيا - بعقد العديد من الاجتماعات والندوات التحضيرية وبإعداد التقرير الإقليمي حول تقويم إنجازات ومتطلبات التنمية المستدامة بالمنطقة العربية، واستصدار الإعلان الوزاري العربي، وكذلك الإعلان الوزاري العربي-الإفريقي المشترك للمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما قامت الإسكوا بإعداد دراسة حول التخطيط للتنمية المستدامة في المنطقة، وتقرير حول إنجازات ومعوقات التنمية المستدامة، ودراسة حول الأطر المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

هذا ويبلغ عدد الأوراق التي أعدتها الإسكوا ثمان عشرة ورقة؛ تتناول عدداً من المجالات التي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول في مجال الطاقة: يتضمن عشرة أوراق تعرض لإمكانات تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة ذاته، وفي نظم الطاقة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشمل:

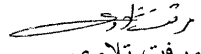
الأهداف والتقدم المحرز في تطبيقها؛ (٣) التحديات والفرص التي تواجه إسهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة؛ (٤) الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في مجال الطاقة والتنمية المستدامة؛ (٥) تنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة؛ (٦) ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الأبنية (القطاع المنزلي والتجاري)؛ (٧) ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة؛ (٨) الحد من انبعاث غازات الدفيئة في قطاع النقل؛ (٩) الحد من انبعاث غازات الدفيئة في قطاع الكهرباء؛ و(١٠) التنمية المستدامة وإدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة.

القسم الثاني في مجال المياه: يتناول أهم المعايير المرتبطة بتحقيق استدامة قطاع المياه وإدارته وتوفير المياه لكافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويشمل: (١١) المياه وجدول أعمال القرن ٢١؛ (١٢) الإدارة المتكاملة للمياه؛ (١٣) إدارة إمدادات المياه؛ و(١٤) إدارة الطلب على المياه.

القسم الثالث عن التنمية المستدامة: في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ويتناول الإجراءات التي اتخذت للإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ويشمل أربع أوراق؛ تتناول الورقة رقم (١٥) تقريراً حول دور الإسكوا في الاستعداد الإقليمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ والورقة (١٦) آثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا؛ والورقة (١٧) آثار عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا؛ والورقة (١٨) آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا.

وقد قام بإعداد هذه الأوراق نخبة من المتخصصين في الإسكوا وفي المنطقة، ويجري إصدارها تباعاً قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، كما سيتم إصدار مجلد يحتوي على ملخصات للأوراق الثمان عشرة باللغة الإنجليزية.

وترجو الإسكوا أن يساعد هذا الجهد في إلقاء الضوء على أهم الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة واليات تحقيقها، وأن توفر للسادة المسؤولين ومتخذي القرار والباحثين ورجال الإعلام؛ مراجع مبسطة حول إمكانيات وسبل تحقيق التنمية المستدامة. فضلاً عن التعريف بالموضوعات ذات الأولوية التي سيتم مناقشتها من خلال أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومدى ارتباطها باحتياجات ومواقف دول الإسكوا، وذلك بغية خدمة الدول الأعضاء لتحديد مواقفها من القضايا المعروضة على المؤتمر وتقويم إمكانيات تطبيق ما تخلص إليه من توصيات وبرامج.


مرفت تلاوي
الأمين التنفيذي

بيروت في ١٦/٤/٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة

ج.....	تصدير
١.....	مقدمة
أولاً: العلاقة بين قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الطاقة	
١.....	في إطار معايير التنمية المستدامة.....
١.....	ألف- القرارات والمعايير الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة.....
٣.....	باء- الطاقة واعتبارات النوع الاجتماعي في دول إسكوا.....
٦.....	جيم- المعوقات التي تواجه إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة.....
ثانياً: الإجراءات والسياسات المقترحة لإدراج قضايا النوع الاجتماعي	
٧.....	ضمن قضايا الطاقة.....
٧.....	ألف- السياسات اللازمة لتعزيز إمدادات الطاقة.....
٨.....	باء- السياسات اللازمة لتطوير التقنيات الملائمة.....
٨.....	جيم- سياسات وإجراءات عامة.....



مقدمة

في إطار ما استهدفه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي مع الالتزام بالمحافظة على البيئة، فقد تضمن الجزء الأول من جدول أعمال القرن ٢١، أهدافاً وأنشطة ترتبط بتوفير ظروف معيشية مستدامة للمرأة والرجل في المستوطنات البشرية، خاصة الريفية منها، وذلك مع العمل على تطوير البنية الأساسية المناسبة للتنمية، والتقنيات الملائمة خاصة في سبيل تعزيز إمدادات الطاقة لهذه المناطق.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد شدد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة- الذي انعقد في بكين عام ١٩٩٥- على ضرورة مشاركة المرأة في عمليات التنمية، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مختلف المجالات، من أجل التوصل إلى استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أوصى المؤتمر الحكومات بتوفير فرص مساوية للمرأة في الحصول على تقنيات الطاقة المستدامة والرخيصة.

وفي ضوء ما تقدم، ولما كانت خدمات الطاقة المتوفرة في دول إسكوا مازالت قاصرة عن الوفاء باحتياجات قطاع كبير من سكان المناطق الريفية والفقيرة- والتي تمثل النساء ما يربو على ٥٢ في المائة من سكانها- فإن هذه الورقة الموجزة تعرض للعلاقة بين قضايا النوع الاجتماعي، خاصة تطوير أوضاع المرأة، وقضايا الطاقة، في إطار معايير التنمية المستدامة، كما تعرض الورقة للسياسات والإجراءات المقترحة لإدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة.

أولاً: العلاقة بين قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الطاقة في إطار معايير التنمية المستدامة

يعرض هذا الجزء من الورقة لأبرز الأهداف والأنشطة المرتبطة بالعلاقة بين قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الطاقة، والتي تضمنتها القرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، وتلك الواردة في إعلان الألفية الثالثة، كما تعرض إلى تحليل مختصر للعوامل المؤثرة في تقويم قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة وانعكاسها على إمكانات تطوير الظروف المعيشية للنساء في دول إسكوا، ذلك بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة.

ألف- القرارات والمعايير الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة

تناولت القرارات الصادرة عن عدد من المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات العشر السابقة كل من قضايا النوع الاجتماعي، وقضايا الطاقة، والعلاقة بينهما في إطار معايير التنمية المستدامة. وقد وضح ذلك في جدول أعمال القرن-٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (١٩٩٢)، ومقررات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة (١٩٩٥) بالإضافة إلى إعلان الألفية (٢٠٠٠)-. وفيما يلي موجز لأهم ما ورد بالوثائق المشار إليها في هذا الشأن.

١- مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة^(١)

تضمن الجزء الأول من جدول أعمال أعمال القرن ٢١ الفصول (٢) إلى (٨)، حول "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة"؛ واحتوت الفصول (٣) مكافحة الفقر، (٤) تغيير أنماط الاستهلاك و(٧) المستوطنات البشرية، أهدافاً وأنشطة ترتبط بتوفير ظروف معيشية مستدامة للمرأة والرجل، خاصة في المناطق الفقيرة، مع تعزيز إمدادات الطاقة والتقنيات الملائمة للاستخدام في المستوطنات البشرية، وذلك على النحو المفصل في الورقة الموجزة رقم (٢). وأهم التوصيات الآتي:

- الإدارة المستدامة للموارد المتاحة، مع توفير فرص العمل والظروف الصحية والتعليمية الملائمة، لتعزيز النمو الاقتصادي بالمناطق الفقيرة، وذلك بتوفير مصادر طاقة كافية ومنظمة، مع مراعاة العدالة في توزيعها على الفئات المختلفة، وبين الجنسين؛
- تنمية مفاهيم الاستهلاك السليم، وتغيير توجهات الأسر والأفراد للعمل على استغلال موارد الطاقة المتاحة بأفضل صورة ممكنة، وهو الدور الذي تضطلع به النساء في الأسرة؛
- العمل على استكمال تزويد مواقع المستوطنات بمرافق البنية الأساسية، بما فيها مرافق الطاقة والمياه، بحلول عام ٢٠٢٥؛ مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة، ونشر استخدامات الطاقة المتجددة في هذه المستوطنات للحد من الآثار البيئية الضارة الناجمة عن إنتاج واستهلاك الطاقة على صحة الإنسان؛
- وضع السياسات اللازمة لتحول المناطق الريفية من الاعتماد على المصادر الغير تجارية للطاقة إلى الاعتماد على خليط من المصادر التقليدية والمتجددة للطاقة، وعلى أن يكون هذا الخليط مناسب الكلفة ومقبولاً بيئياً؛
- دعم القدرات المحلية اللازمة لتوفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية، وذلك بتنظيم برامج تدريب للنساء والشباب على التقنيات الجديدة، وإيجاد وسائل تمويل مناسبة لنظمها.

٢- مقررات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة^(٢)

أكد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة- الذي انعقد في بكين عام (١٩٩٥)- على الدور الأساسي للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة، كما أكد على إيجاد فرص متزايدة لمشاركة المرأة في عملية التنمية، وتطوير إمكاناتها؛ ولما كان عدم توفر مصادر الطاقة يمثل أعباءاً إضافية لعمل المرأة-الغير مدفوع الأجر- ويحد من فرص تحسين أوضاعها، فقد أكدت مقررات مؤتمر بكين على الآتي:

¹ Agenda 21: The United Nations Programme of Action from RIO, June 1992, Chapters 3,4 and 7.

² Beijing Declaration, report of the fourth world conference on women, UN. A/CONF. 177/20, 17 October 1995.

- أهمية تحقيق المساواة بين المرأة والرجل من أجل التوصل إلى تحقيق استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك مع توصية حكومات الدول النامية بالعمل على توفير فرص مساوية للمرأة في الحصول على تقنيات الطاقة المستدامة وبكلفة مناسبة؛
- التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به النساء في تطوير أساليب إنتاج واستهلاك الطاقة، خاصة في القطاع المنزلي، وضرورة إيجاد برامج التدريب اللازمة لرفع قدراتهن في هذا المجال.

٣- إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة^(٣)

تضمن إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة، أن تقوم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة (١٨٩ دولة) - حتى العام ٢٠١٥ - بتحقيق الأهداف التنموية الواردة في الإعلان، ومنها:

- مكافحة الفقر المدقع، بخفض عدد الفقراء الذين يكسبون أقل من ١ دولار/اليوم إلى ٥٠ في المائة من مستواه الحالي، وذلك بتوفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية؛
- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، ومساندة احتياجات النساء في القضايا المتعلقة بالتنمية، مع إيجاد فرص عمل للشباب في المناطق الفقيرة.

ولما كان توفر مصادر الطاقة هو مطلب أساسي وحيوي لمقاومة الفقر وتحقيق الإنماء الاقتصادي، كما أن نسبة النساء هي النسبة الأكبر بين من يعانون من الفقر المدقع، فإن تحقيق أهداف إعلان الألفية يتطلب تعزيز إمدادات الطاقة للفئات الفقيرة، خاصة النساء والشباب.

باء- الطاقة واعتبارات النوع الاجتماعي في دول إسكوا

على الرغم من أن منطقة إسكوا غنية بمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، إلا أن مستويات توفر خدمات الطاقة تتباين بين دول المنطقة، كما تتفاوت أيضاً بين المناطق الحضرية والريفية في كل دولة. يعيش حوالي ٤٣٥ بالمائة من سكان المنطقة في مناطق ريفية ونائية، بينما تتراوح هذه النسبة من ٣ في المائة في دولة الكويت إلى حوالي ٦٥ في المائة في الجمهورية اليمنية. وتصل نسبة النساء بين سكان المنطقة إلى ما يربو على ٥٢ بالمائة. وتعاني نسبة كبيرة من سكان المناطق الريفية من غياب- أو عدم انتظام- خدمات الطاقة لهذه المناطق، مما يسهم في تدهور الأوضاع الاجتماعية وانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية، والحد من فرص التنمية خاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

في ضوء ما تقدم، ولما كان توفير خدمات الطاقة لجميع فئات المجتمع رجالاً ونساءً، أمر حيوي لتحقيق التنمية والمساواة الاجتماعية كهدف أساسي للتنمية المستدامة، نعرض فيما يلي موجزاً

³ Road Map towards the implementation of the UN Millennium Declaration at www.un.org/millennium goals.

لأوضاع المرأة بدول إسكوا من حيث التنمية البشرية، بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر على تقويم قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة، خاصة الدور الذي تضطلع به النساء حالياً في توفير خدمات الطاقة لأسرهن وإمكانات إسهام توفر خدمات الطاقة في تحسين أوضاع النساء بالمنطقة.

١- التنمية البشرية وأوضاع المرأة^(٤)

تتطلب التنمية المستدامة للموارد البشرية إشراك المرأة في التيار الرئيس لحياة المجتمع، وعدم تهميش دورها أو حرمانها من المشاركة في اتخاذ القرار. إلا أن أوضاع النساء في دول إسكوا لا تمكنهن في أغلب الحالات من المشاركة الفاعلة، خاصة في المناطق الريفية حيث تقع مسؤولية توفير مقومات الخدمات المنزلية- بما فيها مصادر الطاقة والمياه- على عاتق النساء، وتحد من الفرص المتاحة لهن للتنمية. ولعل من أهم مؤشرات التنمية البشرية للنساء في دول إسكوا ما يلي:

(أ) فرص التعليم: على الرغم مما حققته دول إسكوا من انخفاض مستويات الأمية فيما بين البالغين خلال العقد الماضي لا تزال النسب متفاوتة بين دول المنطقة، والفجوة بين الجنسين كبيرة في بعضها، حيث بلغت نسبة أمية النساء في كل من مصر واليمن في العام ١٩٩٥ على سبيل المثال، ٦٢ و ٨٢ في المائة على التوالي بينما لم تتعدى ٣٦ و ٣٨ في المائة بين الرجال.

(ب) الظروف الصحية: تزايدت مستويات الخدمات الصحية لمواطني دول إسكوا خلال العقد الأخيرين حتى في المناطق الريفية، إلا أنه ما زالت بعض المناطق النائية فيها- والتي لا تصلها خدمات الطاقة المنتظمة- تعاني من نقص شديد في الخدمات الصحية، فضلاً عن أن استخدام مصادر الطاقة الغير تجارية يتسبب في مشاكل صحية عديدة تعاني منها النساء والأطفال خاصة، ومنها الأمراض الصدرية، أمراض الرمد، والعظام وغيرها.

(ج) فرص العمل: إن العرض من الأيدي العاملة النسائية المؤهلة في دول إسكوا خلال عقد التسعينات قد فاق ضعف الطلب عليها، وينسب متفاوتة بين دول المنطقة. إلا أن نسبة النساء في مجموع القوى العاملة قد شهدت زيادة معتدلة في أغلب دول إسكوا حيث ارتفعت في الكويت من ١٣ إلى ٢٣ في المائة وفي مصر من ٨ إلى ٢٣ في المائة. ولكن ظلت حصة المرأة في المعدل العام للقوى العاملة من البالغين- في عام ٢٠٠٠ أدنى بكثير من المتوسط العالمي. وتتركز الأيدي العاملة النسائية العربية عادة في مهن مثل التعليم، والخدمات الكتابية، وتنخفض نسبتهن في المناصب الإدارية والقيادية. وبضم قطاع الخدمات ما يزيد عن ٧٠ في المائة من القوى العاملة النسائية؛ ويعمل حوالي ٢٠ في المائة من هذه القوى في القطاع الزراعي، بينما يعمل الباقون في الصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة- الحضرية والريفية على حد سواء- تمارس كثيراً من الأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر، فضلاً عن أن المرأة الريفية تمارس أيضاً أنشطة إنتاجية- في المزرعة وفي التصنيع الزراعي- وباستخدام المصادر الغير تجارية للطاقة، نظراً لغياب خدمات الطاقة المستدامة؛ وهذا يؤدي إلى مضاعفة الجهد اللازم لإنجاز هذه الأعمال، ويضر بصحة النساء.

⁴ إسكوا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة إسكوا ١٩٩٩-٢٠٠٠، وثيقة رقم 2/E/ESCWA/ED/2000/

٢- العوامل المؤثرة على تقويم قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة

يهتم مسئولو الطاقة في دول إسكوا بوضع سياسات الطاقة والتخطيط لخدماتها طبقاً لاحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا يوجهون أي اهتمام إلى إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في سياسات الطاقة، وذلك بدعوى أن توفر مصادر الطاقة يخدم الجميع، وليس ثمة ما يدعو إلى التصنيف طبقاً للنوع الاجتماعي. إلا أن هذا المنظور قد لا يكون صحيحاً، حيث أن هناك تباين بين استخدامات الرجال والنساء للطاقة، فضلاً عن مسؤوليات كل منهما في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك وخاصة في القطاع المنزلي والذي يعتمد عادة على النساء، خاصة في المجتمعات الريفية حيث يقع العبء الأكبر على عاتق المرأة.

في ضوء ما تقدم لا بد من الانتباه إلى هذه الفروقات حتى يمكن تحقيق معايير التنمية المستدامة في التوزيع العادل لخدمات الطاقة، مما يتطلب إتمام تحليل واسع لاعتبارات النوع الاجتماعي في مجال الطاقة. إلا أن أهمية هذا التحليل تتوقف على العديد من العوامل، منها^(٥): (أ) مستوى التنمية الاقتصادية بالدولة؛ (ب) تباين مستويات تطور المرأة بالمجتمع ومدى الفاعلية الاقتصادية لهن؛ (ج) نوعية البيئة (حضرية/ ريفية).

وقد تباين التوزيع القطاعي لاستخدامات النساء من الطاقة، وذلك طبقاً لما يلي:

(أ) مستوى التنمية الاقتصادية: والذي يؤثر على مدى وفرة خدمات الطاقة، وسهولة الحصول عليها؛ إذ كلما ازداد الاقتصاد نمواً، كلما توفرت خدمات الطاقة لقطاعات السكان المختلفة وتحققت المساواة بينها، وتضاءلت الحاجة إلى مناقشة قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة. في حين إن غياب المساواة بين مسؤوليات الرجال والنساء في مجالات توفير إمدادات الطاقة في المجتمعات الأقل نمواً يبرز أهمية مناقشة هذه القضايا، طبقاً للظروف المجتمعية السائدة في كل حالة.

ولما كانت مستويات التنمية ومعدلات توفر خدمات الطاقة تتباين بشكل واضح داخل المجتمع الواحد في دول إسكوا، وبينها وبين البعض الآخر، فإن المبادرة بمناقشة قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة تصبح أمراً ضرورياً لتمكين النساء من تحقيق معدلات تنمية أفضل.

(ب) تباين مستويات تطور المرأة بالمجتمع: تتباين أوضاع النساء داخل كل من دول إسكوا- كما هو في العديد من الدول النامية-، وينسب متفاوتة، بين ثلاث مجموعات، (١) نساء في المستوى الأدنى من التنمية. وهن اللاتي يتحملن عبئاً أساسياً وكبيراً في توفير خدمات وإمدادات الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات المنزلية، فضلاً عن تلك المطلوبة للصناعات الزراعية وغيرها، وذلك دون أجر مدفوع. ويكون لمناقشة قضايا النوع الاجتماعي أهمية بالغة بالنسبة إليهن. (٢) نساء في مرحلة متوسطة للتطور الاجتماعي، وتتوفر لهن إمدادات الطاقة اللازمة، ويتحملن مسؤولية تحقيق استدامة نمط استهلاك الطاقة. وتتشكل هذه الفئة من ربات بيوت أو هن ينتمين إلى قطاع الخدمات في الحضر، ويقدمن دخلاً إضافياً للأسر من أجل حياة أفضل؛ ويعتبر مناقشة موضوع النوع الاجتماعي

⁵ Jyotik Parikh, "Gender issues in energy policy" Energy Policy, Vol. 23, No.9 pp. 745-754, 1995.

أمر نسبي بالنسبة إليهن؛ وأخيراً (٣) نساء حققن المساواة، ووصلن إلى مستوى مرتفع من المشاركة في الأنشطة الثقافية والسياسية والاجتماعية، ولا يمثل النوع الاجتماعي في مجال الطاقة أمراً مهماً لهن.

(جـ) نوعية البيئة (حضرية/ريفية): يختلف الدور الذي تقوم به النساء في توفير إمدادات الطاقة بين المناطق الريفية والحضرية. فبينما قد يكون هذا الدور محدوداً بالمسؤولية عن الإدارة الرشيدة لاستهلاك الطاقة في القطاع المنزلي في المناطق الحضرية، تختلف الحال في الريف حيث لا تتوفر إمدادات الطاقة بسهولة؛ وتتحمل النساء العبء الكامل بتوفير الوقود غير التجاري بكافة أنواعه ونقله لمسافات قد تكون طويلة. ولا شك أن لذلك أثراً غير منصف بحق النساء ويعرضهن للضرر الناتج عن الأنشطة المشار إليها، والآثار البيئية لحرق الوقود. كما أن عظم هذه الأعباء يجبر المرأة في غالبية الأحيان أن تستبقي فتياتها في المنزل عوضاً عن إرسالهم إلى المدرسة للمساعدة في هذه الأعمال. مما يحد من فرص تعليمهن وتطورهن في المستقبل.

وبالإضافة إلى ما تقدم تؤدي ندرة مصادر الطاقة إلى انخفاض معدلات التنمية وقلة فرص العمل المتاحة، وبالتالي تساهم في نزوح الرجال من الريف إلى المدينة بحثاً عن عمل، بينما تبقى النساء في المناطق الريفية وقد يتحملن إعالة الأسرة إلى جانب أعباءهن.

جيم - المعوقات التي تواجه إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة

يتضح من العرض السابق أن للمرأة دوراً أساسياً في توفير وإدارة خدمات الطاقة للأسرة، فضلاً عن الاستخدامات الإنتاجية خاصة في المناطق الريفية. لذا فإن توفير وتعزيز إمدادات الطاقة المستدامة اللازمة لتسهيل مسؤوليات النساء وتعميق مساهمتهن في تحقيق التنمية، يعد أمراً بالغ الأهمية؛ إلا أن سياسات الطاقة الحالية - ودراسات الطلب عليها - لا تتعرض لاعتبارات النوع الاجتماعي. وعلى ذلك فإن هناك عدداً من المعوقات يواجه توفير خدمات الطاقة المستدامة للمرأة، خاصة في المجتمعات الريفية، ومنها الآتي:

- عدم توفر بيانات إحصائية حول توزيع استهلاك مصادر الطاقة المختلفة طبقاً للنوع الاجتماعي. كما لا يتوفر بيانات حول نسب استهلاك المصادر الغير تجارية، ومجالات استهلاكها، والآثار البيئية والصحية المترتبة عليها؛
- غياب الدراسات التي تقوم مستوى الجهد والوقت الذي تبذله النساء حالياً في توفير إمدادات الطاقة لأسرهن، أو في إدارتها، كما أن الاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي لا تدرج حالياً في سياسات وتخطيط الطاقة؛
- إن قصور إمدادات الكهرباء، مع ارتفاع تكاليف تمديداتها، وانخفاض القدرات المطلوبة بالمناطق الريفية، تقلل من احتمالات مد الشبكات الكهربائية إلى هذه المناطق في المستقبل المنظور، ومما يحد من قدرة الأسرة على تحسين نمط الحياة وإيجاد فرص واعدة للمستقبل. لذا يتطلب الأمر العمل على توفير نظم كهرباء مستقلة وغير مركزية محدودة القدرة في

هذه المناطق، على أن تتمتع هذه النظم بعناصر الاستدامة، وخاصة من مصادر الطاقة المتجددة؛

- عدم توفر المعلومات حول الوسائل البديلة، ونظم الطاقة المتجددة، وكيفية استخدامها للمجتمعات الريفية؛ وكل هذا يمثل معوقاً لانتشار استخدام التقنيات، ولا يتيح للرجال والنساء معاً الفرص للاختيار بين البدائل المتاحة طبقاً لظروف كل منهما؛
- توجه الحكومات إلى خصخصة قطاع الطاقة والتخفيف من عبء تنفيذ نظمها، وهذا من شأنه التأثير على توفر إمدادات الطاقة للفقراء، حيث أنه من غير المتوقع توجه القطاع الخاص لتحمل أعباء الطاقة الريفية دون مساندة حكومية.

ثانياً: السياسات والإجراءات المقترحة لإدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة

يتطلب تحديد وتنفيذ السياسات التي يمكن أن تسهم في إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة اتباع عدد من الإجراءات اللازمة، وفي مقدمتها: (١) تحديد خدمات الطاقة ذات الأولوية للنساء، وأنماط الاستهلاك المرتبطة بها في المستويات الاجتماعية المختلفة؛ (٢) إيجاد الوسائل اللازمة للتغلب على المعوقات السابق الإشارة؛ و(٣) تقديم حوافز لمساندة تنفيذ السياسات وتوفير هذه الخدمات المستهدفة.

وفي ضوء ذلك تتضمن السياسات اللازمة لتحسين خدمات الطاقة اللازمة للإسهام في تحسين أوضاع المرأة وتحقيق التنمية المستدامة لها ثلاث مجموعات أساسية من السياسات ترتبط بالآتي:

ألف - السياسات اللازمة لتعزيز إمدادات الطاقة

إن توفير إمدادات الطاقة بمصادرها المختلفة إلى المناطق الريفية والفقيرة يمكن أن يعزز معدلات التنمية بها. وتتضمن السياسات التي يجب مراعاتها في ذلك الآتي:

- الاهتمام بإنشاء وتوفير شبكات كهرباء مستقلة ومنفصلة عن الشبكة الرئيسية، مع استخدام أنظمة الطاقة المتجددة حيث أمكن. وهذا يعتبر أمراً ضرورياً لدعم المناطق الريفية وعملية النمو فيها، وخاصة حاجة المرأة للإنارة والاستعمال الأدوات الميكانيكية والكهربائية ضمن نطاق عملها ومسؤولياتها الرئيسية. كما أن ضخ المياه بواسطة مضخات كهربائية يساهم في تحسين ري الأراضي الزراعية، وبالتالي تأمين الغذاء بكميات أكبر.
- اتباع سياسات تسعير مناسبة للمصادر الحرارية للوقود، مع تسهيل نقل الوقود إلى مناطق الاستخدام، وتشجيع استخدام أنواع الوقود الأنظف بيئياً- مثل غاز البيوتان المسال أو الغاز الطبيعي- بالمناطق الحضرية.

إن العمل على وضع وتنفيذ هذه السياسات، وما يترتب عليها من توفير خدمات الطاقة للنساء، يتيح للمرأة أن تقوم بدورها بشكل أفضل في رعاية الأطفال وتثقيفهم علاوة عن ارتباط توفر الكهرباء بتنفيذ دور المرأة ومشاركتها في النشاطات التثقيفية والتعليمية والاجتماعية، وتسهيل مشاركة المرأة في أنشطة التعليم والمشروعات الصغيرة.

باء- السياسات اللازمة لتطوير التقنيات الملائمة

إن التحول إلى نوعيات جديدة من تقنيات ونظم طاقة، يتطلب مشاركة فاعلة من النساء، نظراً لدورهن في إمدادات واستخدامات الطاقة. ويستلزم ذلك النظر في إقرار سياسات تستهدف ما يلي:

- تشجيع تطوير تقنيات بسيطة، كفؤة تفي باحتياجات النظم المنزلية. وتشجيع إقامة نظم مستقلة للطاقة في المناطق الريفية. مع ملاحظة ما يتوفر لبعضها من إمكانات التصنيع المحلي.
- توفير آليات تمويل جديدة ومشجعة، يمكن أن تتيح للعائلات وأصحاب الأعمال الصغيرة أن يحصلوا على تسهيلات لشراء معدات طاقة أعلى كفاءة وأقل كلفة اقتصادياً، كما تتيح لهم بدء أنشطة اقتصادية صغيرة لتصنيع هذه المعدات وصيانتها.

ومن شأن هذه السياسات أن تسهم في تحسين أوضاع المرأة الريفية، حيث أن التقنيات المحسنة للطهي والتدفئة (المواقد المحسنة) يمكن- في حالة تصميمها السليم- أن يكون لها أهمية قصوى في الحد من الجهد والوقت لدى النساء والبنات. كما أن معدات الطاقة المتجددة توفر وسائل سهلة التداول ونظيفة بيئياً لأغلب خدمات الطاقة. لذلك يمكن أن تحدث التقنيات المشار إليها تغييراً محورياً في أوضاع المرأة الريفية، وذلك بتحسين نوعية الخدمات المتوفرة لها.

جيم- سياسات وإجراءات عامة

لما كانت معايير التنمية المستدامة توجب على الدول والحكومات أن تقوم بوضع مخططات واستراتيجيات تضمن تحسين قطاع الطاقة وحماية المستهلك، خاصة الفئة الفقيرة، وتوفير الطاقة إلى أكبر عدد ممكن من السكان. وحيث إن المخططات العامة للطاقة الهادفة إلى دعم دور المرأة تتضمن المخططات الأساسية والضرورية لدعم تطور المناطق الريفية والنائية، مع التركيز على الخدمات المتعلقة بالطاقة التي تحتاج المرأة إليها بشكل أساسي، فمن المقترح اتخاذ الإجراءات اللازمة للآتي:

- دراسة النمط الاقتصادي للنشاطات التي تقوم بها المرأة، وخاصة النشاطات التي تكون فيها الطاقة عنصراً أساسياً، وتصنيف هذه الاستخدامات.
- المبادرة لمناقشة قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة، كأمر ضروري لإدراجها في إستراتيجيات وخطط الطاقة، وبما يوفر للنساء ظروفاً معيشية، ومعدلات تنمية أفضل. ولا

بد من إجراء دراسات حالة لتفهم العناصر المحددة لمشاركة المرأة التي يجب إدراجها في سياسات الطاقة، حيث أنه لا تتوفر بيانات حالياً حول الموضوع.

- الاهتمام والتركيز على البرامج الهادفة إلى تعريف المرأة على وسائل وتقنيات جديدة لتوفير إمدادات الطاقة، ولتسهيل مهامها، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة في أعمال تؤدي إلى زيادة دخل الأسرة.

إن وضع هذه السياسات من خلال مشاركة واسعة وفعالة لمنتجي الطاقة وموزعيها ومستهلكيها، بإمكانه أن يساعد كل الفئات على تفهم المشاكل وعلى محاولة مجابتهها، وخاصة تلك التي تواجه النساء كمستهلكات أساسيات للطاقة. لذلك من الضروري مشاركتهن في التخطيط وفي وضع سياسات الطاقة. إن تثقيف المرأة ومساعدتها على الحصول على معلومات إضافية حول التقنيات الجديدة من الممكن أن يساهم في تقديم الحلول المناسبة إليها لاعتماد التقنيات المتطورة والوقود النظيف.

